

**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**Analysis of the relationship between industrial output and GDP in
Iraq for the period 2010-2020**

Researcher: Basil Abdallah Hussein
College of Administration and Economics
Tikrit University

baslalqysy337@gmail.com

Lecturer. Dr. Yusra Salem Nayef
College of Administration and Economics
Tikrit University

Yusraa533@tu.edu.iq

Abstract:

The industrial sector is one of the most prominent economic sectors that contribute to building any economy. Our research deals with the role played by the industrial sector in building the Iraqi economy and the growth of its domestic product, and shedding light on the features of the defect in the structure that constitutes the growth of the productive sectors and the security of the industrial sector. And directing the industry in the process of changing the production structure through government support and incentives. In his analysis, the researcher used the deductive inductive method, and the descriptive approach was used in presenting the concepts of the gross domestic product and the role of the industrial sector in the growth of the domestic product. The most important conclusions reached by the research is the decrease in the contribution of the industrial sector to the gross domestic product.

Keywords: Industrial Sector, gross domestic product.

**تحليل العلاقة بين القطاع الصناعي والنتائج المحلي الاجمالي في العراق للمدة
٢٠٢٠-٢٠١٠**

م. د. يسرى سالم نايف
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

الباحث: باسل عبد الله حسين
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص:

يعد القطاع الصناعي من أبرز القطاعات الاقتصادية التي تسهم في بناء أي اقتصاد، ويتناول بحثنا الدور الذي يؤديه القطاع الصناعي في بناء الاقتصاد العراقي ونمو ناتجه المحلي، وتسليط الضوء على ملامح الخلل في البنية المكونة لنمو القطاعات الإنتاجية الصناعية، وتوجيه الصناعة في عملية تغيير البنية الإنتاجية عبر الدعم والتحفيز الحكومي. واستخدم الباحث في تحليله الاسلوب الاستقرائي الاستنباطي وتم استخدام المنهج الوصفي في عرض المفاهيم الخاصة بالناتج المحلي الاجمالي ودور القطاع الصناعي في نمو الناتج المحلي. أما أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث تتمثل بانخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي وتوصل البحث

إلى إعادة بناء القطاعات واعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والقضاء على الفساد واستثمار واردات النفط في إعادة المنشآت المعطلة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي، الناتج المحلي الإجمالي. المقدمة

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات التي تعطي أهمية كبيرة وذلك لأهميته في دعم التنمية وبناء الاقتصاد الوطني والناتج المحلي الاجمالي ويساهم أيضا في نمو القطاعات الانتاجية الأخرى وتشغيل الايدي العاملة وانتاج سلع تصديرية تساهم في الحصول على العملات الأجنبية ويعاني القطاع الصناعي في العراق تبعية للقطاع النفطي إذ يواجه صعوبات كبيرة في بناء صناعات تساهم في نمو الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك يعاني العراق من الانكشاف الاقتصادي والذي بدوره يؤدي الى عدم قدرة القطاع الصناعي على منافسة السلع المستوردة والتي تتميز بانخفاض أسعارها وجودة نوعيتها ويواجه صعوبات كبيرة في اعادة بناء المنشآت المدمرة نتيجة الحرب. ورغم وضع الخطط والاستراتيجيات الآن دور القطاع الصناعي لايزال هامشيا والاعتماد كليا على قطاع الصناعة الاستخراجية في نمو الناتج المحلي الاجمالي. لتحقيق هدف البحث تم تقسيمه على مباحث تمثل الأول بمنهجية البحث والمبحث الثاني الإطار النظري للقطاع الصناعي.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في أن العراق غير قادر على مواكبة التطورات وضعف التخطيط الاستثماري في إعادة البنى التحتية وتكوين رأس المال الثابت الذي يساهم في عملية النمو وإن القطاع الصناعي هو المحرك للعمليات الانتاجية فإذا أصابه خلل فإن ذلك سيؤدي إلى اختلال الهيكل الاقتصادي الكلي

ثانياً. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في الدور الذي يؤديه القطاع الصناعي في بناء الاقتصاد العراقي ونمو ناتجه المحلي، ثم تسليط الضوء على ملامح الخلل في البنية المكونة لنمو القطاعات الإنتاجية الصناعية، وتوجيه الصناعة في عملية تغيير البنية الإنتاجية عبر الدعم والتحفيز الحكومي.

ثالثاً. هدف البحث: تسعى الدراسة إلى تحديد واقع الصناعة في العراق العام وسبل مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وايجاد السبل ووضع الاستراتيجيات التي تحقق تطوير القطاع الصناعي في العراق

رابعاً. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية رئيسية أن هناك علاقة طردية بين القطاع الصناعي والناتج المحلي الاجمالي حيث كلما ارتفع الانتاج من القطاع الصناعي يرتفع الناتج المحلي الاجمالي

خامساً. منهجية البحث: استخدم الباحث في التحليل إلى الأسلوب الاستقرائي الاستنباطي وتم استخدام المنهج الوصفي في عرض المفاهيم الخاصة بالناتج المحلي من خلال التطرق إلى الأعوام التي شملتها الدراسة وكيف ساهم القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ودراسة المؤثرات التي أدت إلى اخفاقه في بعض السنوات.

سادساً. هيكل الدراسة: حيث تناول المبحث الأول منهجية الدراسة وتطرق المبحث الثاني إلى الاطار النظري للقطاع الصناعي العراق وتناول المبحث الثالث الناتج المحلي الاجمالي وتناول المبحث الرابع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي

المبحث الثاني: الإطار النظري للقطاع الصناعي

أولاً. مفهوم القطاع الصناعي: يعرف القطاع الصناعي على أنه القطاع الذي يقوم بتحويل المواد الاولية (الخام) إلى منتجات نهائية ونصف نهائية وتساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي (العساف والوادي، ٢٠١١: ١١٩) ولعل التعريف الأشمل الذي جاءت به لجنة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة وهو عملية تعبئة الموارد القومية لبناء هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور فنيا وتكنولوجيا ويكون قادرا على تحقيق معدل مرتفع للاقتصاد الوطني ككل (U.N, 1963: 32) وتعد الصناعة من أبرز مقومات التنمية والنهوض بالاقتصاد المحلي إذ تساهم الصناعة في بناء وتطوير باقي القطاعات الانتاجية.

ثانياً. مراحل القطاع الصناعي: أما أهم مراحل القطاع الصناعي فهي (الجميل، واخرون، ١٩٧٩: ١١-١٣):

أ. مرحلة التعاون الاولي: يمتاز التعاون الاولي ببعض المتغيرات عن الانتاج القديم لأنه يقوم بجمع العمال في إطار واحد وبذلك يوفر وسائل الانتاج.

ب. مرحلة المشغل: وهو قائم على قسمة العمل على العاملين وقد ساد هذا النموذج في أوروبا الغربية من منتصف القرن الثامن عشر، وقد انتقل إلى مرحلة المشغل عن طريق جمع الحرفين ذوي الاختصاص في ورشة واحدة لجمع الحدادين والسراج وغيرهم إلى أن وصلنا إلى مرحلة الانتاج مجزأة إلا أن طريقة الانتاج نفسها تمر بالعديد من العمال وهنا ظهر التخصص إلى انتاج المشغلات الكبيرة.

ج. مرحلة الصناعة الالية: وفي هذه المرحلة ظهرت الآلات وتخصص العمل بشكل كبير مما أدى إلى ثورة صناعية في الأعمال والوصول إلى انتاج بشكل احجام وكميات كبيرة

ثالثاً. القطاع الصناعي في العراق: لم يكن القطاع الصناعي في العراق بعيداً عن التخلف الذي حدث في الاقتصاد العراقي وذلك قبل احتلال العراق على الرغم من ان القطاع الصناعي تم بناءة في الخمسينيات وتطور في السبعينات، وبقي هذا القطاع يعاني الفساد الاداري والخسائر واندثار الآلات والمعدات وتخلفها بسبب الحروب (صالح، حميد، ٢٠٢٢: ٢٤٥). ويعاني القطاع الصناعي بعد (٢٠٠٣) واقعا مترديا في جميع مفاصله ولجميع المنشآت الصغيرة والكبيرة والقطاعين العام والخاص حيث توقف (١٩٢) منشأة عن العمل ساهمت سابقا في عملية التنمية الاقتصادية حيث كان من القوات المحتملة أن تعيد بناء ما دمرته لكن حدث العكس فبقي القطاع الصناعي رهين الاستراتيجيات والخطط اللاحقة التي لم تصل إلى المطلوب (كريم، صالح، ٢٠٢١: ٣٦١).

رابعاً. انواع الصناعة في العراق: يمكن تصنيف الصناعة على صنفين:

حيث اعتمد العراق على التصنيف القياسي العالمي وادخال عليه بعض التعديلات ومنها التعديل عام ٢٠٠٨ وفقا لتعديلات الأمم المتحدة (زهو، جاسم ٢٠١٤: ١٦٩)

١. الصناعة التحويلية وهي عملية تحويل المادة من شكل إلى آخر وهناك لها فروع:

❖ قطاع الصناعات الانشائية ويضم ٩ شركات.

❖ قطاع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية ويضم ١٤ شركة.

- ❖ قطاع الصناعات الهندسية ويضم ١٨ شركة.
- ❖ قطاع الصناعات الغذائية ويضم ٦ شركات.
- ❖ قطاع الصناعات النسيجية ويضم ٧ شركات.
- ❖ قطاع الخدمات الصناعية ويضم ٧ شركات.

٢. الصناعة الاستخراجية: وهي أحد فروع الصناعة المهمة التي تقوم باستخراج الخامات من باطن الأرض أو ظاهر الأرض ولها دور كبير في الحد من الفقر وتساهم في تعزيز الرخاء المشترك ويعيش على مواردها حوالي ٣,٥ مليار شخص وتعد القاعدة الصناعية في الدول العربية والتي في الغالب يعتمد عليها على حساب الصناعات التحويلية (عبوش، ٢٠١٧: ١)، وإن من أهم الصناعات الاستخراجية في العراق:

٣. الصناعة النفطية: يمتلك العراق ٧١ حقلاً نفطياً لم يستغل منها فقط ١٥ حقلاً ويمتلك احتياطي يصل إلى ١٥٣ مليار برميل، ويعد الثاني على الدول العربية بعد السعودية وانخفض إنتاجه إلى ٢٠٪ عند الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٥ نتيجة الأحداث الأمنية التي حدثت في المناطق الشمالية (جمهورية العراق، وزارة التخطيط، ٢٠١٨: ١٤٨)

٤. الغاز الطبيعي حيث يمتلك العراق احتياطي قدر (١٢٦) ترليون متر مكعب ويقع العراق في المرتبة العاشرة عالمياً ورغم كل هذه الاحتياطيات فإن إنتاج الغاز لا يزال يهدر ويحرق أغلبه وحسب التوقعات فإن مستقبل إنتاج الغاز في العراق سيكون بديلاً لإنتاج النفط وقد اعتمدت الحكومة العراقية وعقدت جولات تراخيص لغرض تطوير قطاع الغاز (بويش، ٢٠١٧: ١٠).

خامساً. أهمية القطاع الصناعي في العراق: يعتمد العراق اعتماداً كلياً على واردات النفط ويعد القطاع الصناعي القائد والمتحكم في الإيرادات العراقية، وعليه فإن القطاع الصناعي إذا ارتفع وتأثر نموه فإنه من البديهي يقود القطاعات الأخرى نحو التطور، والازدهار فضلاً عن ذلك فإن القطاع الصناعي يمكن تحديد آفاقه المستقبلية لأنه يخضع إلى متغيرات موضوعية أكثر من القطاعات الاقتصادية الأخرى كما أن العوامل الطبيعية المناخية لا تؤثر على مساره بالقدر الذي تؤثر على القطاعات الأخرى لأنه يسير ضمن الخطط المدروسة. وفي العراق يعاني من الخطط العشوائية التي لم تستثمر الإيرادات النفطية لأحداث تنمية والسبب في ذلك الحروب السابقة التي حجمت دور القطاع الصناعي والديون المترتبة على ذلك أضف إليها الفساد والاندثار في الآلات والمعدات والنصيب الأكبر من الإهمال كان للقطاع الخاص حيث انخفض نسبة مشاركته إلى (١,٥) من حجم الناتج المحلي الإجمالي مما أدى إلى ظهور البطالة في المشروعات الصغيرة، وإن تدهور الصناعة وخروجها من المنافسة أدى خروج العملات إلى الخارج وتدهور العملة المحلية، وإن عدم وجود رقابة على المنتجات الداخلة إلى العراق أدى إلى جعله سوقاً لتصريف المنتجات للدول المجاورة وأدى الإغراق إلى غلق أغلب المصانع والشركات (الشمرى، ٢٠١٩: ٣٠٢).

المبحث الثالث: الناتج المحلي الإجمالي

أولاً. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي: الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة السوقية للسلع والخدمات المنتجة بشكلها النهائي عن تدخل عناصر الإنتاج الموجودة داخل البلد بغض النظر عن جنسية الأفراد وبغض النظر عن الملكية عامة أو خاصة (ابو حنيفة، ٢٠١٥: ١٧) أو هو تقدير القيمة الإجمالية لجميع المنتجات والخدمات للمواطنين المحليين خلال فترة زمنية محددة، ويحسب إجمالي الناتج عن طريق أخذ إجمالي الإنفاق الفردي والاستثمار المحلي الخاص والإنفاق الحكومي

وصافي الصادرات والدخل الذي يحصل عليه المقيمون من الاستثمارات الأجنبية مطروح منه الدخل الذي يحصل عليه المقيمون الأجانب في الاقتصاد المحلي. (Thomas, 2009)، وقد عرفه ساملسون ونوردهاوس، ٢٠٠٦: ٤٥١)

وعند دراسة الناتج المحلي الاجمالي يتضح لنا مصطلحين يشيران إلى هذا الاتجاه:
الأول: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وهو مجموع القيم النقدية باعتماد أسعار السنة للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة ويتم حسابه بواسطة ضرب الكميات المنتجة وبأسعار سنة الأساس السائدة في سنة الحساب المزعومة ويعرف كذلك بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (عماشة ٢٠٢٢: www.al-arabiya.net). وأيضا هناك الناتج المحلي الاجمالي الاسمي وهو يعبر عن مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية بالأسعار الجارية والتي انتجت داخل حدود البلد وبالأسعار الجارية خلال تلك السنة أي يستبعد التضخم والارتفاع بالأسعار ويتم حسابه من خلال ضرب الكميات بالأسعار السائدة في السوق ويسمى عادة بالناتج المحلي بالأسعار الجارية

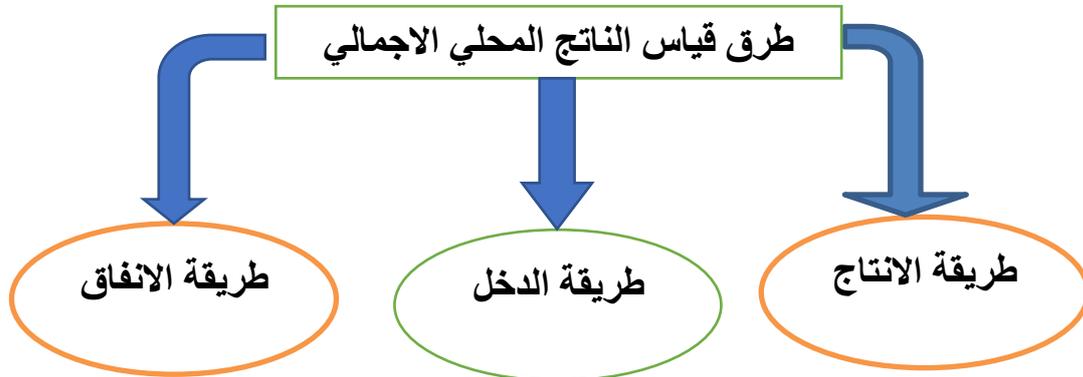
(TEAM: <https://www.investopedia.com>, 2022)

ويمكن قياس الناتج المحلي الاجمالي من خلال الطرق الثلاثة الآتية (اسماعيل، ٢٠١٨: ٤)
 ١. طريقة الانتاج Product Method: يتم احتساب اجمالي الناتج المحلي (GDP) لسنة X مثلا، باحتساب القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية والتي يتم انتاجها في الاقتصاد خلال عام X فقط. مثال: المجتمع ينتج سلعتين فقط X & Y حيث $GDP = P_x Q_x + P_y Q_y$ حيث سعر السلع $p =$ الكميات $Q =$

٢. طريقة الانفاق Spending Method ويتم احتسابها عن طريق:

الاستهلاك+ الانفاق الاستثماري+ الانفاق الحكومي+ الصادرات - الاستيرادات

ثالثاً. طريقة الدخل Income Method يتم احتساب إجمالي الناتج المحلي (بطريقة الدخل) = صافي الدخل المحلي + ضرائب غير مباشرة + استهلاك رأس المال - إعانات إنتاجية



الشكل (١)

من اعداد الباحثين بالاعتماد على طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي.
 ثانياً. أهمية الناتج المحلي الإجمالي: يراقب صانعي القرار الاقتصادي والسياسي في العالم التطورات التي تحدث على الناتج المحلي الاجمالي. والهدف توجيه الاقتصاد لخدمة الاستقرار والنمو وكذلك التخلص من الفقر والبطالة إذ إن تراجع النمو يأخذنا إلى تحديات اقتصادية تواجهها الدولة ومنها قصور الطلب فيتوجب على الدولة زيادة نفقاتها وتمويل المشروعات الاستثمارية التي

تعمل على زيادة الانتاج ومنها ما يتعلق بجانب العرض الكلي فتعمل الحكومة على زيادة العرض من السلع والخدمات من خلال ادوات السياسة المالية والنقدية التي تحفز الاقتصاد وتحقيق النمو (ضامن، ٢٠٢٢: ١١٣) حيث يعد الانتاج المحلي الاجمالي من أهم المؤشرات في قياس الاقتصادات العالمية والتي يتم من خلالها قياس معدلات النمو في أي دولة ومنها العراق ويتكون من الأنشطة الاقتصادية الانتاجية ومنها القطاع الصناعي والزراعة وخدمات التنمية الاجتماعية والتجارة والمطاعم والفنادق والكهرباء والماء والمال والعقارات والحكومة العامة والبناء والتشييد والبنوك والتأمين والخدمات الشخصية والنقل والاتصالات وملكية الدور. وتختلف نسبة مساهمة الناتج من سنة إلى أخرى ويتم من خلاله قياس قوة اقتصاد الدولة. وفي العراق يلاحظ أن نمو الناتج المحلي الاجمالي مرتبطا بالقطاع النفطي وإنه يتسم بالرعية (الحمداني، ٢٠٢٢: ٢٣١).

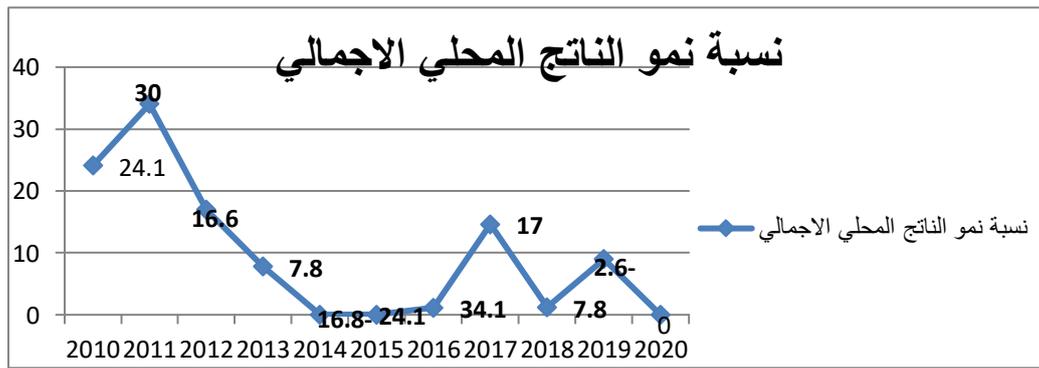
ففي العراق برزت آثار الحروب واضحة على الناتج المحلي والذي يساهم فيه القطاع الصناعي حيث انعكست آثار حرب التسعينات على الواقع الصناعي من حيث اعتماد العراق على مذكرة تفاهم لتوفير الغذاء والماء وانغلاق دخول السلع الاجنبية والذي حمل الدولة عبء انتاج سلع لم تتمتع بالموصفات المطلوبة وبعد العام ٢٠٠٣ دمر الاحتلال أغلب المصانع واغلقت أغلبها ليعتمد العراق في غالب انتاجه على النفط وإن انفتاح الأسواق لم يعطي للعراق فرصة لإعادة بناء اقتصاده مما جعله سوقا سهلا للسلع الأجنبية أن للصناعة دور بارز في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وتساهم في تشغيل الايدي العاملة والتقليل من حجم البطالة (عبدالله، ٢٠١٩: ١٨٣) غالبا ما نحلل أن الانفاق الاستثماري يتوجه إلى القطاعات التي تساهم في بناء الاقتصاد لكن قد يواجه هذا الانفاق عوائق عدة ومنها الاستقرار الأمني والسياسي حيث يؤثر الفساد بشكل كبير على الاستثمار وإن العراق يحتل المرتبة (١٢٩) عالميا من الدول الأكثر فسادا عام ٢٠٠٤ بحسب تقرير منظمة الشفافية وكذلك التمويل له أثر على الناتج المحلي الاجمالي وإن احداث ٢٠٠٣ أدت إلى نهب أغلب منشآت الصناعة التحويلية مما جعل اقتصاده ريعيا ويتعرض إلى تقلبات الأسعار العالمية. إن الناتج المحلي يتكون من قطاعات عدة وهي (النفط والتعدين، الزراعة، الصناعة التحويلية، الكهرباء والماء، البناء والتشييد، التجارة البنوك والتأمين والعقار الخدمات الاجتماعية والنقل) ويعتبر القطاع النفطي قائدا للقطاعات الاخرى وتشكل نسبة الواردات النفطية نسب كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي وخلال المدة ٢٠١٠-٢٠٢٠ انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج بسبب الأوضاع الامنية والسياسية وظل متذبذبا صعودا ونزولا متأثرا بسوء الأوضاع خلال العام ٢٠١٤ وتأثير جائحة كورونا ٢٠٢٠ وكذلك تأثرت باقي القطاعات بالأوضاع التي كانت سائدة فقد تأثرت مثلما حدث للقطاع النفطي لكون أغلب الايرادات هي من قطاع النفط (الدعيمي، ٢٠١٨: ٣٩-٤٢). وإذا أردنا تحليل الاقتصاد العراقي وتأثير أسواقه يجب علينا دراسة. اولا: الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٠.

الجدول (١): الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية خلال مدة الدراسة مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة النمو
٢٠١٠	١٦٢٠٦٤٥٦٥,٥	٢٤,١
٢٠١١	٢١٧٣٢٧١٠٧,٤	٣٤,١
٢٠١٢	٢٥٤٢٢٥٤٩٠,٧	١٧
٢٠١٣	٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢	٧,٨

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة النمو
٢٠١٤	٢٦٦٤٢٠٣٨٤,١	-٢,٦
٢٠١٥	١٩٤٦٨٠٩٧١,٨	-٢٧
٢٠١٦	١٩٦٩٢٤١٤١,٧	١,١
٢٠١٧	٢٢٥٧٢٢٣٧٥,٥	١٤,٦
٢٠١٨	٢٥٤٨٧٠١٨٤,٦	١,٢
٢٠١٩	٢٧٧٨٨٤٩٠٠,٠	٩
٢٠٢٠	١٩٨٧٧٤٣٢٥,١	-٢٨,٤

المصدر/من اعداد الباحثين بالاعتماد: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الاحصائية لسنوات متفرقة.



الشكل (٢): الناتج المحلي بالأسعار الجارية ٢٠٢٠-٢٠١٠

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١).

من الجدول رقم (١) يتضح لنا أن الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية شهد تصاعدا ملحوظا وكبيراً في بداية مدة الدراسة حيث بدأ عند (١٦٢٠٦٤٥٦٥,٦) عام ٢٠١٠ وبدا بالتصاعد إلى أن وصل عند العام ٢٠١٣ محققاً انتاج (٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٠) وبنسبة نمو بلغت (٧,٨) وكانت أعلى نسبة في الثلث الاول للدراسة واستمر بالارتفاع إلى أن وصل عند العام ٢٠١٤ حيث بلغ (٢٦٦٤٢٠٣٨٤,١) مليون دينار بنسبة نمو (٢,٦-) لينخفض بعدها الانتاج عام ٢٠١٥ إلى (١٩٤٦٨٠٩٧١,٨) محققاً نمواً سالباً (-٢٧-) والسبب احداث عام ٢٠١٤ والتي ألفت بضررها على الانتاج وانشغال العراق في العمليات العسكرية ثم بدأ بالارتفاع وعند العام ٢٠١٧ و٢٠١٨ و٢٠١٩ شهد الناتج المحلي تحسناً وبلغ (٢٢٥٧٢٢٣٧٥,٥) و(٢٥٤٨٧٠١٨٤,٦) و(٢٧٧٨٨٤٩٠٠,٠) على التوالي ويرجع ذلك الارتفاع الى تبني الحكومة سياسة دعم المنتجات المحلية ورفع التعرفة الجمركية على بعض السلع (شبكة اخبار العراق ٢٠١٦، inn) إلى أن وصل العام ٢٠٢٠ حيث بلغ الانتاج (١٩٨٧٧٤٣٢٥,١) مليون محققاً نكسة جديدة في الاقتصاد العراقي حيث كانت نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي (-٢٨,٤-) وهي أكبر نسبة سالبة تم تأشيرها خلال مدة الدراسة والسبب تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد مما أدى إلى توقف الصادرات النفطية وعجز في الموازنة. نستخلص مما سبق أن العراق تأثر بأزمات اقتصادية كثيرة وكان وقعها على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية أكبر من الأسعار الثابتة والسبب الاعتماد على الإيرادات النفطية التي

تتقلب وفقا لأسعار النفط في السوق الدولية وعدم الاهتمام للصناعات التحويلية أو القطاعات الأخرى التي تساهم في زيادة الانتاج وتقليل العجز في الموازنة. **ثانياً.** القطاع الصناعي ونسبة مساهمته معا باقي القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية.

الجدول (٢): أثر القطاعات الانتاجية على الناتج المحلي الاجمالي مليار دينار

السنة	النفط والتعدين	الزراعة	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	التجارة	البنوك والتأمين والعقار	الخدمات الاجتماعية	النقل
٢٠١٠	٤٣,٠%	٥,٠%	٢,٣%	١,١%	٣,٥%	٨,٦%	٩,٤%	١٥,٩%	١١,٢%
	٧٤٣٥٧,٢	٨٦٥٧,٤	٣٩١٦,٥	١٩٧٩,٨	٦٠١٠,٠	١٤٩٤٠,٢	١٦٣١٠,٦	٢٧٤٥٩,٤	١٩٤١٥,٢
٢٠١١	٥٤,٧٤%	٤,١٥%	١,٨٣%	١,٢٦%	٤,٩٤%	٦,٥٧%	٨,٥٢%	١٣,١٤%	٤,٨٦%
	١١٦١٨٤,٩	٨٨٠٨,٦	٣٨٧٩,٩	٢٦٧١,٦	١٠٤٨٦,٢	١٣٩٤١,٦	١٨٠٧٥,٧	٢٧٨٨٢,٨	١٠٣٢٣,٦
٢٠١٢	٥٢,٨%	٤,١%	١,٧%	١,٣%	٥,٦%	٦,٣%	٨,٧%	١٤,٨%	٤,٧%
	١٣٠٠٦٤,٤	٩٩٩٠,٧	٤٢٢١,٥	٣١١٢,٩	١٣٧٨٥,٦	١٥٦٢٦,٤	٢١٥٠٦,٧	٣٦٥٢٧,٨	١١٥٨٢,٩
٢٠١٣	٤٧,٠%	٤,٠%	٢,٧%	١,٥%	٨,٤%	٦,٦%	٨,٢%	١٦,٠%	٥,٦%
	١٢٦٧٥٠,٥	١٠٧٤٢,٤	٧٢٨٨,٠	٣٩٩١,١	٢٢٧٣٨,٥	١٧٦٨٨,٣	٢٢١٤٣,٢	٤٢٢٤٢,٥	١٥٠٦٣,٣
٢٠١٤	٤٦,٤%	٤,١%	٢,٩%	١,٩%	٧,٨%	٧,٤%	٨,٩%	١٤,٨%	٥,٨%
	١٢٢٠٦٥,٤	١٠٩٠٢,٠	٧٦٠٨,١	٤٩٢١,٧	٢٠٤٠٠,٩	١٩٦٧٣,٥	٢٣٣٦٦,٥	٣٨٧٨١,٩	١٥١٢١,٦
٢٠١٥	٣٢,٢%	٤,٧%	٢,٠%	٢,٤%	٤,٧%	١٠,٧%	١١,٢%	٢٣,٩%	٨,٢%
	٦١٩٧٨,٥	٩١٠٥,٠	٣٩١٥,٨	٤٥٣٠,٠	٩٠٦١,٤	٢٠٥٧٥,٦	٢١٥١٠,٧	٤٥٩٦٧,٤	١٥٧٥٩,٤
٢٠١٦	٣٠,٥%	٥,١%	٢,٢%	٢,٦%	٥,٦%	١١,١%	١١,٠%	٢٣,٨%	٨,١%
	٦٠٢٤٩,٤	١٠٠٧٢,٧	٤٢٤٦,٤	٥١٦٢,٤	١٠٩٩٧,١	٧,٢١٨٥٧	٢١٦٥٥,٢	٤٦٩٥٣,٢	١٦٠٤٧,٦
٢٠١٧	٣٧,٨%	٣,٣%	٢,٣%	٣,٦%	٦,٨%	٨,٩%	٧,٧%	١٩,٣%	١٠,٣%
	٨٦١١٩,٢	٧٤٢١,٦	٥٢٦٦,٩	٨٢٨٠,٩	١٥٤٩٩,٥	٢٠٢٠٤,٤	١٧٥٥٢,٢	٤٣٩١٠,٢	٢٣٤٥٦,١
٢٠١٨	٤٦,٤%	١,٩%	١,٨%	٢,٩%	٤,٢%	٧,٧%	٧,٦%	١٧,٠%	١٠,٥%
	١١٨١٩٨,٣	٤٨٩٧,٦	٤٥٠٩,٧	٧٣٥٨,٩	١٠٦٨٥	١٩٥١٩,٤	١٩٢٨٤,٨	٤٣٢٢٥,١	٢٦٦٨٧,٩
٢٠١٩	٤٣,٠%	٣,٣%	٢,٠%	٢,٩%	٤,٠%	٧,٧%	٧,٦%	٢,٩%	٩,٧%
	١١٤٤٤٩,٧	٨٧٦٦,٧	٥٢٥٧,١	٧٦٢٨,٤	١٠٧٣١,٣	٢٠٤٤٩,٧	٢٠٣٠٧,١	٧٦٧١,٣	٢٦٠٠٥,٥
٢٠٢٠	٣٠,٣%	٥,٨%	٣,٠%	٣,٩%	٣,٤%	٩,٥%	٩,٣%	٢٥,٠%	٩,٨%
	٦١٠٦٣	١١٧١٦,٠	٥٩٨٨,٥	٧٧٧٩,٢	٦٨٥٣,٩	١٩١٥٢,٢	١٨٦٩٢,٦	٥٠٣٤٢,٧	١٩٦٦١

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية الدورية حول مؤشرات الوضع الاقتصادي للعراق، للأعوام ٢٠١٠-٢٠٢٠.
- وزارة التخطيط/الجهز المركزي للإحصاء/مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي، سنوات مختلفة، الحسابات القومية نشرات متعددة.
- الصفوف باللون الابيض تعني الانتاج خلال سنة من الناتج المحلي الاجمالي والصفوف باللون الاحمر تعني نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي.

يلاحظ من الجدول رقم (٢) تصدر القطاع القائد (الاستخراجي) القطاعات الانتاجية في عملية الاسهام للناتج المحلي الاجمالي وانه كان له الدور البارز فيه حيث بدا بالارتفاع عند الأعوام الاولى ليسجل هبوطا كبيرا عند العام ٢٠١٥ و٢٠١٦ على التوالي حيث حقق نسب (٣٢٪ و ٣٠٪) والسبب المعارك العسكرية وانخفاض الطلب العالمي على النفط بعد احداث حزينان ٢٠١٤ ثم بدا بالارتفاع وعند العام ٢٠٢٠ حصلت أزمة عالمية جديدة وهي انتشار فيروس كورونا والذي أوقف الطلب على النفط واغلق المصانع والشركات أبوابها وتعطلت الحياة ومن محاسن هذا العام هو اغلاق الحدود والاعتماد على المنتجات المحلية فزرها قد انتعشت في هذا العام وسجلت أعلى نسبة لها في مجمل مدة الدراسة حيث بلغت (٣٪) رغم أنها نسبة متدنية لكنها أعطتنا مؤشر جيد أن اغلاق الحدود والاعتماد على الداخل ينعش الصناعة المحلية وكذلك حقق قطاع الخدمات الاجتماعية نموا خلال عام ٢٠٢٠ بلغ (٢٥٪) وهو أيضا مؤشر جيد وحقق قطاع البنوك مؤشرات متذبذبة ومتأثرا أيضا بالأزمات التي أشرنا إليها ولم تساهم باقي القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي الا بنسب قليلة لم تتجاوز (٥٪) في أحسن حالاتها ومنها الزراعة والماء والكهرباء وأقل من (١٠٪) ومنها التجارة وحقق قطاعي النقل والخدمات الاجتماعية وصلت إلى مستويات مقبولة من الجدول السابق نرى أن هناك علاقة عكسية بين الأزمات وتحسن الناتج المحلي الاجمالي فعندما تشتد الأزمات يقل الطلب على الصادرات العراقية وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية

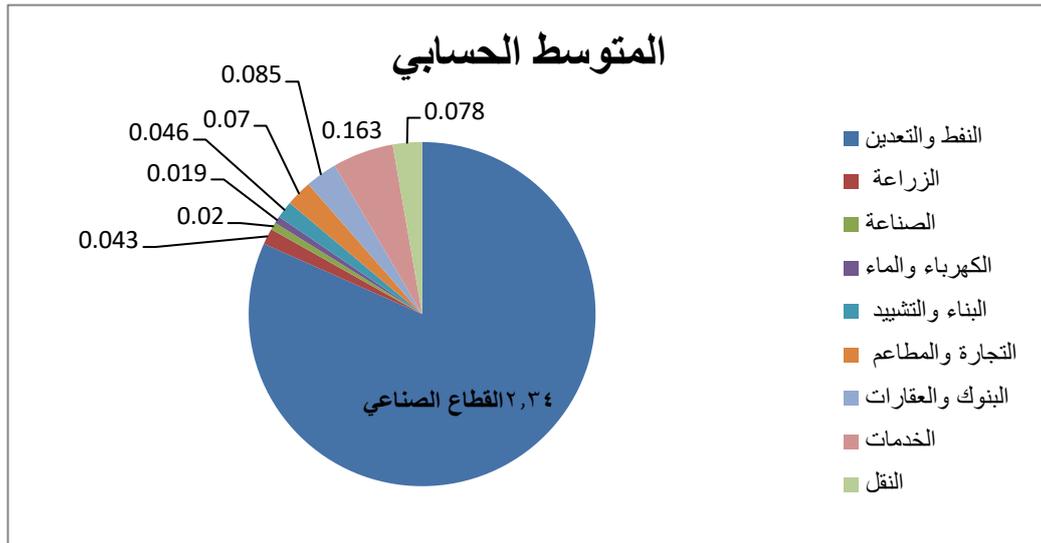
الجدول (٣): تحليل المتوسط الحسابي لنسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي

الاجمالي

الانشطة	النفط والتعدين	الزراعة	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد
المتوسط الحسابي	٢,٣٤٠	٠,٠٤٣	٠,٠٢٠	٠,٠١٩	٠,٠٤٦
الانشطة	التجارة والمطاعم	البنوك والعقارات	الخدمات	النقل	
المتوسط الحسابي	٠,٠٧٠	٠,٠٨٥	٠,١٦٣	٠,٠٧٨	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج اكسل من بيانات الجدول رقم (٢)

بعد استخراج المتوسط الحسابي يتضح لنا أن أكبر نسبة حققها القطاع الاستخراجي ويلاحظ أن قطاع الخدمات يأتي بعد القطاع الاستخراجي وإن بقية القطاعات كانت متقاربة من حيث النسب وإن أقل نسبة تم تسجيلها هي في قطاع الكهرباء والماء لا نها قطاعات خدمية ولا تستهدف الربح وتكون مدعومة من قبل الحكومة.



الشكل (3): المتوسط الحسابي للقطاعات المكونة للناتج المحلي الاجمالي 2010-2020

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

المبحث الرابع: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي

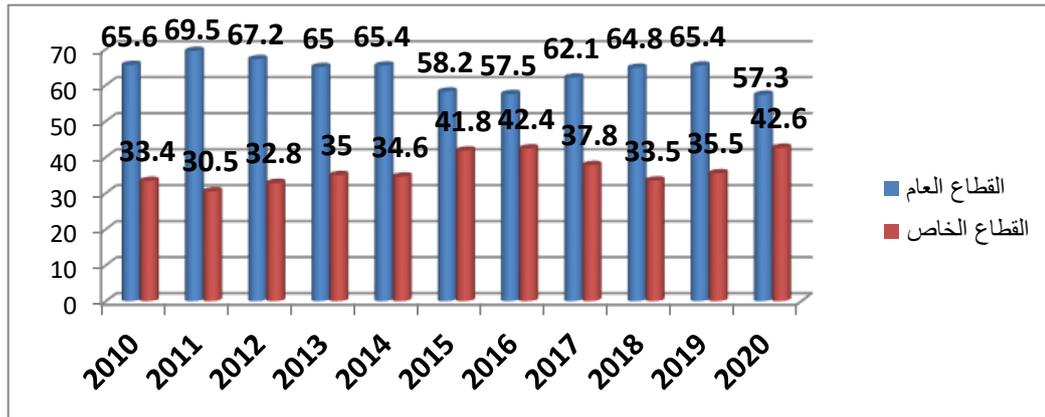
هناك أثر للقطاع الصناعي الخاص والعام في الناتج المحلي الاجمالي ويتضح من الجدول أدناه مساهمة كل قطاع حيث ان الحكومة شرعت بعد التغير الذي حصل في عام 2003 الى تبني خيار الخصخصة واعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في عملية بناء القطاعات الانتاجية والصناعية بوجه الخصوص والجدول رقم (4) مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي

الجدول (4): مساهمة القطاع الصناعي العام والخاص في الناتج المحلي

(2010-2020) (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي بالأسعار الجارية (1)	القطاع الصناعي العام (2)	القطاع الخاص (3)	نسبة مساهمة القطاع العام (4)	نسبة مساهمة القطاع الخاص (5)
2010	162064565,5	106406600,3	55657965,2	65,6	33,4
2011	218617834,8	151942734,3	66675100,5	69,5	30,5
2012	255727068,5	172053475,8	83673592,7	67,2	32,8
2013	273587529,8	177402476,1	96185053,7	65,0	35
2014	267262787,8	170412373,3	96850414,5	65,4	34,6
2015	196203013,3	114077788,6	82125224,7	58,2	41,8
2016	198774369,4	114328171,7	84446197,7	57,5	42,4
2017	228692989,2	142171587,8	86521401,4	62,1	37,8
2018	254870184,6	169453704,3	85416479,7	64,8	33,5
2019	277884900,0	179011578,5	98873321,5	65,4	35,5
2020	198774325,3	113995421,5	84778903,2	57,3	42,6

المصدر: العمود (1، 2، 3) البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء اعداد سنوات، العمود (4، 5) من عمل الباحثين بالاعتماد على الاعمدة (1، 2، 3)



الشكل (٤): مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٤).

يتبين من الجدول رقم (٤) مساهمة القطاع الصناعي الخاص والعام بالناتج المحلي الاجمالي حيث يظهر من خلال التحليل الاعتماد الواضح على القطاع العام على حساب القطاع الخاص حيث لم يشكل إلا نسب قليلة من الناتج المحلي الاجمالي وإن أعلى نسبة كانت للقطاع العام عند ٢٠١١ والسبب في ذلك تحسن الاوضاع في العراق وزيادة الصادرات وحقق ناتج القطاع الصناعي أعلى نسبة له عند العام ٢٠٢٠ وبلغت (٤٢,٦) وإن أقل نسبة حققها القطاع الصناعي الخاص كانت عند العام ٢٠١١ وبلغت (٣٠,٥) وعند راستنا لتحليل واقع القطاع الصناعي لايد من الاشارة إلى:

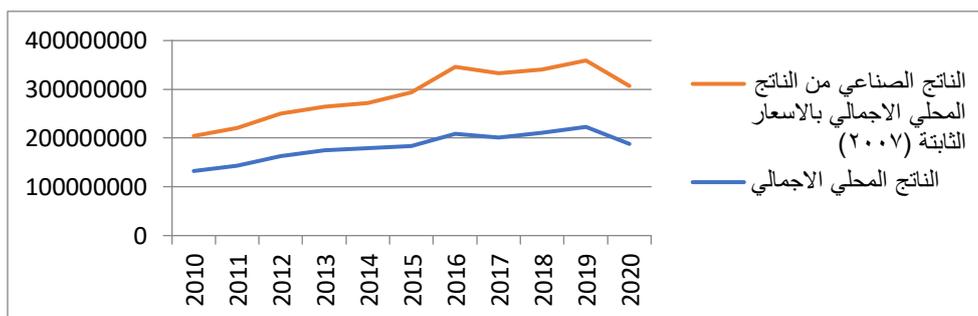
١. الناتج المحلي الاجمالي والانتاج الصناعي في العراق بالأسعار الثابتة:

الجدول (٥): الأهمية النسبية لأثر الانتاج الصناعي على الناتج المحلي الاجمالي

للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٠ (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (١)	الناتج الصناعي من الناتج المحلي الاجمالي (٢)	الاهمية النسبية % (٣)
٢٠١٠	١٣٢٦٨٧٠٢٨,٦	٧١٦٥٧٢٣٠,٧	٥٤%
٢٠١١	١٤٢٧٠٠٢١٧,٠	٧٧٥١٤٣٩٢,٥	٥٤%
٢٠١٢	١٦٢٥٨٧٥٣٣,١	٨٧٢٠٢٤١٠,٩	٥٣%
٢٠١٣	١٧٤٩٩٠١٧٥,٠	٨٩٥٩٠٦٧٢,٩	٥١%
٢٠١٤	١٧٨٩٥١٤٠٦,٩	٩٢٥٨٨٤٩٨,٦	٥١%
٢٠١٥	١٨٣٦١٦٢٥٢,١	١١٠٦٠٠٩٩٧,٧	٦٠%
٢٠١٦	٢٠٨٩٣٢١٠٩,٧	١٣٧١٨٠٧٨١,٤	٦٥%
٢٠١٧	٢٠١٠٥٩٣٦٣,١	١٣٢١٩٣٤٦٦,٢	٦٥%
٢٠١٨	٢١٠٥٣٢٨٨٧,٢	١٣٠٣٢٧٩٢٦,٢	٦١%
٢٠١٩	٢٢٣٠٧٥٠٢٠,٨	١٣٥٥٨٨٤٠٤,٨	٦٠%
٢٠٢٠	١٨٨١١٢٢٦٥,٨	١١٨٧٤٤٦٩١,٧	٦٣%

المصدر: الأعمدة (٢,١)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة، العامود (٣) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاعمدة (٢,١) المتوسط الحسابي للأهمية النسبية = مجموع القيم / عددها = ٥٦ نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي



الشكل (٥): تحليل العلاقة بين الناتج المحلي والناتج الصناعي في العراق للمدة من ٢٠١٠-٢٠٢٠. المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (٥).

مما سبق يمكن القول إن نتائج التحليل الخاصة بالجدول رقم (٥) للمتغيرين هي علاقة طردية وقوية جدا بين الناتج الصناعي (الاستخراجي، التحويلي) والناتج المحلي الإجمالي والتي تفترض إن أي زيادة في القطاعات الانتاجية المكونة للناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الناتج والعكس صحيح ونلاحظ ان الناتج بدأ بوتيرة متصاعدة ومتزايدة ولكن تأثر بأزمته العام ٢٠١٤ الاحداث الامنية وعام ٢٠٢٠ انتشار فايروس كورونا ومن حيث الأسباب المؤثرة فيها ونلاحظ أن أي تغير في الناتج المحلي الإجمالي سببه التغيرات في الناتج الصناعي والذي يحتوي على القطاع النفطي. ان هذه الاستراتيجية التي قد عملت على تهالك القطاعات الانتاجية المختلفة لأنها أهملت تلك القطاعات واعتمدت الإيرادات النفطية في التوسع في الانفاق العام وعدم ابداء أي اهتمام بتلك القطاعات ولكن إلى متى سيبقى النفط هكذا؟؟ إذ تم تسجيل أعلى نسبة وكانت (١٣٧١٨٠٧٨١) مليون عند العام ٢٠١٦ والسبب زيادة الانتاج النفطي واسترجاع أغلب الحقول النفطية.

٢. مساهمة الصناعة الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول (٦): مساهمة الناتج الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الإجمالي مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي	الأهمية النسبية	مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي	الأهمية النسبية	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الأهمية النسبية
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
٢٠١٠	١٣٢٦٨٧٠٢٨,٦	٦٨٨٥٢١٨٩,٧	٥١	٢٨٠٥٠٤١,٠	٢,١	٧١٦٥٧٢٣٠,٧	٥٤
٢٠١١	١٤٢٧٠٠٢١٧	٧٤٦٤٣٩٠,٦	٥٢	٢٨٧٠٤٨٥,٩	٢	٧٧٥١٤٣٩٢,٥	٥٤
٢٠١٢	١٦٢٥٨٧٥٣٣,١	٨٤٢٧١٦٤٤,٨	٥١	٢٩٣٠٧٦٦,١	١,٨	٨٧٢٠٢٤١٠,٩	٥٣
٢٠١٣	١٧٤٩٩٠١٧٥	٨٦٩٣٧٢١٤,٧	٤٩	٢٦٥٣٤٥٨,٢	١,٥	٨٩٥٩٠٦٧٢,٩	٥١
٢٠١٤	١٧٨٩٥١٤٠٦,٩	٩٤١٣٩٥٦٠,١	٥٢	٢٠٦٤٩٤٥,٨	١,١	٩٦٢٠٤٥٠٥,٩	٥٣
٢٠١٥	١٨٣٦١٦٢٥٢,١	١٠٨٨٧٧٤٦٥,٢	٥٩	١٧٢٣٥٣١,٥	٠,٩	١١٠٦٠٠٩٩٧,٧	٦٠
٢٠١٦	٢٠٨٩٣٢١٠٩,٧	١٣٥٣٩٣٣٤,٨	٦٤	١٧٨٧٤٤٦,٦	٠,٨	١٣٧١٨٠٧٨١,٤	٦٥
٢٠١٧	٢٠١٠٥٩٣٦٣,١	١٢٩٨٣٩٥٥١,٣	٦٤	٢٣٥٣٩١٤,٩	١,١	١٣٢١٩٣٤٦٦,٢	٦٥
٢٠١٨	٢١٠٥٣٢٨٨٧,٢	١٢٨١٥٩٥٢٤,٨	٦٠	٢١٦٨٤٠١,٤	١,٠٢	١٣٠٣٢٧٩٢٦,٢	٦١
٢٠١٩	٢٢٣٠٧٥٠٢٠,٨	١٣٣٢٧٥٣٣٢,٢	٥٩	٢٣١٣٠٧٢,٦	١,٠٣	١٣٥٥٨٨٤٠٤,٨	٦٠
٢٠٢٠	١٨٨١١٢٢٦٥,٨	١١٦٢٥٧٠١٣,٧	٦١	٢٣٢٧١١٣,٠	١,٢	١١٨٧٤٤٦٩١,٧	٦٣

المصدر: العمود (٦، ٤، ٢، ١)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة والعمود (٧، ٥، ٣) من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاعمدة (٦، ٤، ٢، ١).

عندما نسلط الضوء على الجدول رقم (٦) للمدة من ٢٠١٠-٢٠٢٠ سنلاحظ أن مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي أخذت منحى متذبذب إذ بلغت في بداية الدراسة (٧١٦٥٧٢٣٠,٧) مليون دينار وبأهمية نسبية (٥٤٪) لمجمل الصناعة من القطاعين ووصل إلى أعلى مستوى له عند العام ٢٠١٦ إذ بلغ (٤,١٣٧١٨٠٧٨١) مليون دينار وبدا بعدها بالانخفاض نتيجة الاحداث الصحية (فايروس كورونا) أما ما يخص الناتج من القطاع التحويلي فشهد تذبذبا بالارتفاع والانخفاض طيلة مدة الدراسة وبلغ عند العام ٢٠١٠ (٢٨٠٥٠٤١,٠) مليون دينار وحقق نسبة (٢,١٪) من الناتج ولكنه تراجع مرة أخرى ليسجل أدنى مستوى له عند العام ٢٠١٦ وكانت نسبته (٠,٨٪) وهي أقل نسبة تم تسجيلها خلال مدة الدراسة والسبب في ذلك التوجه العسكري لتحرير المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش ولم يتم الاهتمام بالإتفاق الاستثماري لا عادة المنشآت التي توقفت بعد تلك الاحداث ليرتفع بعد ذلك ويعود إلى الانخفاض نتيجة أزمة كورونا على عكس القطاع الاستخراجي الذي شكل نسب متصاعدة بعد العام ٢٠١٦ والسبب في ذلك عودة ارتفاع أسعار النفط والاستقرار الأمني الذي حصل يتضح مما سبق أن القطاع التحويلي يعاني الاهمال المتعمد وعدم الجدية في إعادة بناء المصانع المدمرة والمندثرة كلها أسباب جعلت العراق سوقا للمنتجات العالمية.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

١. يعاني القطاع الصناعي من اخفاق مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.
٢. يعتمد الاقتصاد العراقي على واردات النفط مما جعل الاقتصاد عرضة للتقلبات في الأسعار العالمية.
٣. أثرت الأحداث الأمنية والصحية على واقع القطاع الصناعي مما أدى إلى انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.
٤. عدم حماية الصناعة الوطنية والمنتجات المحلية من المنافسة مع مثيلاتها المستوردة وفتح أبواب الحدود على مصاريحها أمام الاستيراد العشوائي لجميع أنواع السلع في ظل غياب لدور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وغياب القوانين والتشريعات التي تنظم العملية الاستيرادية في البلاد.
٥. إهمال الخطط الاقتصادية التي عملت عليها الحكومة للقطاع الصناعي بحيث لم تخصص الموارد اللازمة لإعادة تأهيل المعامل والمصانع التي تعرضت للترهل والتآكل.

ثانياً. التوصيات:

١. يجب على الحكومة تبني استراتيجية تعمل على البحث عن أليات لتطوير القطاع الصناعي ليساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي
٢. إصلاح الجهاز الإداري والمالي والقانوني والقضاء على اشكال الفساد الاداري مما يسمح بتوسيع قاعدة الانتاج بشكل عام والانتاج الصناعي بشكل خاص.
٣. تبني سياسة التصنيع من أجل التصدير والتي تساهم في بناء وتطوير الناتج المحلي الاجمالي والتقليل من الاستيرادات
٤. اتخاذ الخطوات اللازمة لجذب الاستثمار في القطاع الصناعي.

٥. العمل على القضاء على مظاهر الفساد كافة والتشدد في تطبيق معايير الجودة والسيطرة النوعية مما يؤدي إلى تحسين جودة المنتج الوطني وبالتالي قدرته على التنافس.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. العساف، أحمد عارف والوادي، محمود حسين، ٢٠١١، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى عمان دار المسرة للنشر والطباعة والتوزيع.

٢. الجميلي، واخرون، ١٩٧٩. الاقتصاد الصناعي دار الكتب للطباعة والنشر بغداد

٣. صالح، لورنس يحيى وحמיד، منذر عليوي، ٢٠٢٢، تحليل فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على القطاع الصناعي في العراق (٢٠٢٠-٢٠٠٤) مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد ١٨، العدد ٥٨، الجزء (١).

٤. كريم، يحيى فاروق وصالح، عبد الرسول سعد، واقع القطاع الصناعي في العراق ودوره في التنمية الاقتصادية، ٢٠١٠-٢٠٢٠، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد ١٧، العدد ٥٦، الجزء (٤)

٥. زهو، صابر محمد وجاسم، ياسين موسى، ٢٠١٤، تقييم فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية في الصناعة التحويلية العراقي ١٩٩٠-٢٠٠٨، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد (٤)، العدد (١) ٢٠١٤.

٦. عبوش، نايف، ٢٠١٧، الصناعة الاستخراجية امتداد امامي حيوي للصناعات التحويلية، مقالات متعلقة، ثقافة ومعرفة، ٢٠١٧.

٧. بويش، خالد قاسم، ٢٠١٧، امكانات استثمار الغاز الطبيعي دراسة استشرافية لا فاقها المستقبلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة واسط العدد (٢٦).

٨. جمهورية العراق، وزارة التخطيط ٢٠١٨، سنوات متفرقة

٩. الشمري، زينب عبد الجبار ثامر، ٢٠١٩، اهمية الصناعة العراقية وسبل النهوض بالجودة الشاملة

<http://www.alnoor.se>

١٠. ابو حنيفة يوسف جالم، ٢٠١٥، رسالة ماجستير العوامل المؤثرة على تطور الصناعة التحويلية في السودان ٢٠٠١-٢٠١٢ كلية الاقتصاد والعلوم الادارية والسياسية جامعة افريقيا

١١. ساملسون ونورد هاوس وبول ايه ووليام دي، علم الاقتصاد، مكتبة ناشرون، لبنان ٢٠٠٦.

١٢. عماشة، نور طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي دبي www.al-arabiya.net

١٣. ضامن، خطاب عمران صالح، ٢٠٢٢، تأثير تغيرات اسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢١)، مجلة اقتصاديات الاعمال المجلد الثالث العدد (١)

١٤. الحمداني، محمد نوري، ٢٠٢٢، تحليل وقياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠، مجلة اقتصاديات الاعمال المجلد (٣) العدد (١).

١٥. اسماعيل، ٢٠١٨، <https://www.mubasher.info>.

١٦. عبد الله، علي وهيب، ٢٠١٩، دور التطور التكنولوجي في زيادة الناتج الصناعي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) مجلة كلية المأمون العدد الثالث والثلاثون ٢٠١٩.

١٧. الدعيمي، زينب جبار عبد الحسين ٢٠١٨، إنتاجية الانفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد.

١٨. شبكة اخبار العراق inn.
ثانياً المصادر الأجنبية:

1. U.N., (1963), Committee of industrial development, report of 3 rd. session. economical social council official records, supplement, N., (13).
2. The Investopedia Team, (2022) (<https://www.investopedia.com>) Nominal Gross Domestic Product
3. Thomas, Alun H., (2009), Today versus tomorrow the sensitivity of the non-oil current account balance to permanent and current income. International Monetary Fund Strategy, Policy and Review Dept., (Washington, D.C).